وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 06 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

السعودية وروسيا تمددان تقليص إمدادات النفط حتى نهاية العام

الشرق الأوسط

أعلنت السعودية أنها ستمدد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يومياً حتى نهاية العام. وكذلك، قالت موسكو إن خفض صادراتها بمقدار 300 ألف برميل يومياً سيتم تمديده للمدة نفسها.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الطاقة إن السعودية «ستقوم بتمديد الخفض الطوعي، البالغ مليون برميل يومياً، الذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو (تموز) 2023، وتم تمديده ليشمل شهري أغسطس (آب) وسبتمبر (أيلول)، لـ3 أشهرٍ أخرى، أي حتى نهاية شهر ديسمبر (كانون الأول) من عام 2023. وبذلك، سيكون إنتاج المملكة في أشهر أكتوبر (تشرين الأول) ونوفمبر (تشرين الثاني) وديسمبر المقبلة ما يقارب 9 ملايين برميل يومياً».

وأوضح المصدر أنه ستتم مراجعة قرار هذا الخفض، بشكل شهري، للنظر في زيادة الخفض، أو زيادة الإنتاج. كما أوضح أن هذا الخفض إضافة إلى الخفض الطوعي الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة في شهر أبريل (نيسان) من عام 2023، والممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2024.

وأكد أن هذا الخفض الطوعي الإضافي، يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول «أوبك بلس» بهدف دعم استقرار أسواق النفط وتوازنها.

روسيا

وفي موسكو، أبقت روسيا خفض صادراتها النفطية بمعدل 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية 2023. وسبق أن أعلنت موسكو في فبراير (شباط) خفض إنتاجها من الخام بمعدل نصف مليون برميل يومياً. الأمر الذي أكدته الثلاثاء.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، على حساب «تلغرام» للحكومة الروسية، إن «روسيا ستمدد الخفض الطوعي ... لشحنات النفط للأسواق العالمية بمعدل 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية ديسمبر 2023».

وأضاف أن هذا الإجراء «يهدف إلى تعزيز التدابير الوقائية التي اتخذتها دول تحالف (أوبك بلس) للحفاظ على استقرار الأسواق النفطية وتوازنها».

وتزامناً مع هذين الإعلانين، ارتفع الثلاثاء سعر خام برنت فوق 90 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ نوفمبر 2022.

وبحلول الساعة 13:34 بتوقيت غرينيتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم نوفمبر المقبل 1.44 دولاراً، بما

يعادل 1.6 في المائة، إلى 90.44 دولار للبرميل، متجاوزة مستوى الـ90 دولاراً للمرة الأولى منذ نوفمبر الماضي.

وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم أكتوبر 1.85 دولار، أو حوالي 2 في المائة، إلى 87.4 دولار للبرميل.

كما ارتفعت أسهم النفط والغاز الأوروبية بعد الإعلان عن تمديد الخفض. وصعد مؤشر أسهم النفط والغاز الأوروبي 1.4 في المائة، ولامس أعلى مستوياته منذ 17 أبريل.

وارتفع المؤشر «ستوكس 600» الأوسع في أحدث قراءة بنسبة 0.05 في المائة.

النفط يقفز مع تمديد المملكة وروسيا تخفيضات الإمدادات حتى نهاية 2023

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قفزت أسعار النفط نحو اثنين بالمئة يوم الثلاثاء بعد أن أعلنت السعودية وروسيا تمديداً جديداً لتخفيضاتهما الطوعية للإمدادات، وهو ما يمتد لخفض إجمالي قدره 1.3 مليون برميل يومياً لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ديسمبر كانون الأول.

وبحلول الساعة 1323 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم نوفمبر 1.62 دولار، أو حوالي 1.8 %، إلى 90.62 دولاراً للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر أكتوبر 1.92 دولار، أو حوالي 2.2 %، إلى 87.47 دولاراً للبرميل.

وقالت وكالة الأنباء السعودية يوم الثلاثاء إن قرار الرياض تمديد خفضها الطوعي البالغ مليون برميل يومياً ستتم مراجعته شهريا للنظر في ما إذا كانت ستزيد الخفض أو تزيد الإنتاج. وكان من المتوقع على نطاق واسع أن تمدد المملكة العربية السعودية تخفيضاتها الطوعية للنفط حتى أكتوبر. كما قامت روسيا، عضو أوبك+، بتمديد تخفيضاتها الطوعية حتى نهاية العام. وخفض ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم صادراته بمقدار 300 ألف برميل يوميا خلال هذه الفترة. لقد قامت بخفض الإنتاج والصادرات جنبًا إلى جنب مع المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى تخفيضات العرض الحالية لتحالف أوبك+.

وتواصل المملكة العربية السعودية قيادتها لسوق الطاقة العالمي بالحكمة والاتزان أعلن مصدرٌ مسؤول في وزارة الطاقة أن المملكة العربية السعودية ستقوم بتمديد الخفض التطوعي، البالغ مليون برميل يوميًا، والذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023م، وتم تمديده ليشمل شهري أغسطس وسبتمبر، لثلاثة شهورٍ أخرى، أي حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2023م وبذلك سيكون إنتاج المملكة في أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر القادمة، ما يقارب 9 ملايين برميل يوميًا.

وبيّن المصدر أنه ستتم مراجعة قرار هذا الخفض، بشكل شهري، للنظر في زيادة الخفض، أو زيادة الإنتاج. كما أوضح المصدر أن هذا الخفض هو بالإضافة إلى الخفض التطوعي الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة في شهر أبريل من عام 2023م والممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2024م.

وأكد المصدر أن هذا الخفض التطوعي الإضافي، يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك بلس بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

وتتزايد المعنويات الصعودية في أسواق النفط مع استمرار انخفاض مستويات المخزونات الأمريكية بينما من المتوقع تمديد تخفيضات الإنتاج والتصدير من جانب أوبك+. وقد أدى السحب المستمر من المخزونات الأمريكية بما يعادل انخفاضًا بمقدار مليون برميل يوميًا خلال الأسابيع الخمسة الماضية إلى شح غير عادي في سوق النفط في الولايات المتحدة، مما أضاف ضغوطًا تصاعدية على أسعار النفط على الرغم من المشاكل الاقتصادية.

وقد أدت التوقعات واسعة النطاق بشأن قيام أوبك + بتمديد تخفيضات الإنتاج والتصدير بالإضافة إلى انتعاش نشاط التصنيع الصيني إلى زيادة المعنويات الصعودية، مع تجاوز سعر خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال 87 دولارًا للبرميل. في وقت تشير روسيا إلى أن تنسيق أوبك+ يسير على المسار الصحيح، حيث أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك أن أعضاء أوبك+ اتفقوا على المعايير الرئيسية للإنتاج خلال الأشهر المقبلة لكنهم لن يعلنوا عنها إلا الأسبوع المقبل، مما يشير إلى أن تخفيضات الرياض وموسكو ستستمر.

وتعهدت موسكو الشهر الماضي بخفض الصادرات بمقدار 500 ألف برميل يوميا في أغسطس، بالتزامن مع تمديد السعودية، أكبر منتج في أوبك، تخفيضات الإنتاج. وتقوم منظمة أوبك وكبار منتجي النفط بما في ذلك روسيا، في إطار ما يعرف بمجموعة أوبك+، بخفض الإمدادات منذ نوفمبر لدعم توازن الاسواق.

ويعتقد الخبراء أن حظر الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي خفض صادراته بنحو 2.7 مليون برميل يوميًا بحلول أوائل عام 2023. وبينما سيتم إعادة توجيه بعض النفط إلى مكان آخر، من التوقع أن ينخفض إنتاج النفط الروسي إلى حوالي 9.0 مليون برميل يوميًا مقارنة بمعدل 11 مليون برميل يوميا.

ويتم تنفيذ حظر الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسية على مراحل، مما يؤدي إلى إغلاق حوالي مليوني برميل يوميًا من الإنتاج بحلول نهاية عام 2023، وفقًا لـ تحليلات بلاتس، للسلع العالمية، الذي يقدر أن إجراءات الاتحاد الأوروبي الأخيرة ستصل إلى ما يقرب من 1.9 مليون برميل في اليوم من واردات الخام الروسي بحلول نهاية العام، مع استمرار تدفق حوالي 300 ألف برميل في اليوم إلى المجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك عبر خط الأنابيب. وستتوقف واردات 1.2 مليون برميل أخرى من المنتجات المكررة من روسيا بحلول نهاية هذا العام.

ومن المتوقع أن تنخفض شحنات الخام الأمريكي الرئيسي خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا في سبتمبر، مما قد يدعم أسعار الدرجات الإقليمية. ووصلت شحنات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا إلى مستوى قياسي بلغ 1.8 مليون برميل يوميًا في يوليو.

وقد أدى قرار المملكة العربية السعودية بتمديد تخفيضات الإنتاج من جانب واحد حتى سبتمبر إلى تعزيز المنافسة على إمدادات الخليج البديلة في الشرق الأوسط. وقد أدى ارتفاع الطلب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل أساسي إلى تقليل كمية خام غرب تكساس الوسيط المتاحة للمشترين الأوروبيين، في حين أن المراجحة لشحن الخام الأمريكي إلى أوروبا كانت أيضًا أقل ملاءمة في الأسابيع الأخيرة، وفقًا للمشاركين في السوق.

وهناك عامل آخر وراء انخفاض واردات خام غرب تكساس الوسيط - في أوائل سبتمبر، على الأقل - وهو تأثير هيكل السوق في قرارات البائعين بشأن النفط الخام الذي سيتم توريده للوفاء بالتزامات خام بحر الشمال الآجلة.

ومن الصعب قياس المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه شحنات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا. ولم تقدم بيانات التتبع بعد صورة واضحة عن الواردات في سبتمبر. ولكن من المتوقع أن يوفر الانخفاض المتوقع بعض الدعم لأسعار بحر الشمال. وتضع واردات خام غرب تكساس الوسيط حدًا لأسعار الخامات الخفيفة في شمال غرب أوروبا منذ ارتفاع الواردات الأمريكية إلى المنطقة في مارس. وإذا انخفضت تدفقات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا وارتفعت قيمته، فإن هذا من شأنه أن يعزز الطلب على الخامات المحلية ذات الجودة المماثلة. وشهد النفط ارتفاعًا قويًا خلال الأسبوع الماضي بعد أن قالت روسيا إنها توصلت إلى اتفاق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك +) بشأن المزيد من تخفيضات الإمدادات، وأنه سيتم الكشف عن المزيد من التفاصيل حول الصفقة هذا الأسبوع.

ومن المتوقع أيضًا أن تمدد المملكة العربية السعودية، قائدة مجموعة الإنتاج، خفضها المستمر بمقدار مليون برميل يوميًا حتى نهاية أكتوبر، مع إشارة المملكة إلى أنها ستبقي الإنتاج منخفضًا لدعم أسعار النفط الخام العالمية.

وكان برنت بالقرب من أعلى مستوى له منذ أواخر يناير، في حين تم تداول خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من المستويات التي شوهدت آخر مرة في نوفمبر 2022.

وكتب محللون في وساطة تداول النفط عبر الانترنت، أواندا في تقرير: «لا يزال هناك الكثير من الزخم بالقرب من 90 دولارًا للبرميل قد يشير إلى أننا قد نشهد دفعة قوية للاختراق فوق ما سيمثل تحولًا كبيرًا في ديناميكية السوق في فترة قصيرة جدًا من الزمن». ملحوظة.

وساعد احتمال تقلص الإمدادات ثيران النفط إلى حد كبير على تجاوز مجموعة من القراءات الاقتصادية المختلطة من أكبر مستهلكي النفط في العالم. أشارت البيانات الأخيرة من الولايات المتحدة إلى بعض التباطؤ في سوق العمل والنمو الاقتصادي في البلاد، في حين أصبح الطلب على الوقود في الولايات المتحدة أيضًا موضع تساؤل مع انتهاء موسم الصيف الكثيف السفر.

وعزز تباطؤ النشاط الاقتصادي الأمريكي الآمال في أن يكون لدى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) مجال محدود لمواصلة رفع أسعار الفائدة، مما خفف بعض المخاوف من أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤثر على الطلب على النفط الخام هذا العام.

لكن الدولار ظل قويا، ويحوم بالقرب من أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر يوم الثلاثاء مع ترقب الأسواق سلسلة من المتحدثين من بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع. وبينما من المتوقع على نطاق واسع أن يبقي البنك أسعار الفائدة دون تغيير في سبتمبر، فمن المتوقع أيضًا أن يحافظ على أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها منذ أكثر من 20 عامًا لفترة أطول.

وفي الصين، قدمت المسوحات الحكومية والخاصة إشارات متضاربة بشأن نشاط التصنيع، حيث يكافح أكبر مستهلك للنفط في العالم لدعم التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد فيروس كورونا.لكن الأسواق تأمل أن تطلق بكين المزيد من إجراءات التحفيز في الأسابيع المقبلة لدعم النمو بشكل أكبر. وينصب التركيز هذا الأسبوع أيضًا على بيانات التجارة الصينية لقياس مدى صمود الطلب على النفط الخام في البلاد.

وتم تداول النفط بالقرب من أعلى مستوى هذا العام بعد ارتفاع مدفوع بتخفيضات العرض من أوبك + التي أدت إلى تشديد السوق. ولم يطرأ تغير يذكر على خام برنت القياسي العالمي دون 89 دولارًا للبرميل بعد تقدم لمدة خمسة أيام أدى إلى رفع العقود الآجلة بأكثر من 5 ٪. وفي الوقت نفسه، استقر نظيره الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط فوق 85 دولارًا للبرميل. وارتفع سعر النفط الخام بنحو الربع منذ أواخر يونيو، حيث شق تأثير تخفيضات العرض - التي قادتها المملكة العربية السعودية وروسيا - طريقها إلى السوق. ومن المتوقع أن تعلن الرياض وموسكو خطواتهما التالية في الأيام المقبلة، مع توقع تمديد التخفيضات.

مخاوف تقلص إمدادات النفط تهيمن على أجواء السوق العالمي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تهيمن مخاوف تقلص إمدادات النفط الخام في أجواء السوق العالمي، في افتتاح تداولات اليوم الاثنين، والمستثمرون يتأملون مواصلة مكاسب الأسبوع الماضي والتي شهدت ارتفاع أسعار براميل البترول لأعلى مستوياتها في أكثر من نصف عام، مع وصول خام برنت إلى 88.49 دولارا للبرميل، وبلوغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 85.02 دولار للبرميل.

وتتزايد المعنويات الصعودية في أسواق النفط مع استمرار انخفاض مستويات المخزونات الأميركية بينما من المتوقع تمديد تخفيضات الإنتاج والتصدير من جانب أوبك+.

وقد أدى السحب المستمر من المخزونات الأميركية بما يعادل انخفاضًا بمقدار مليون برميل يوميًا خلال الأسابيع الخمسة الماضية إلى شح غير عادي في سوق النفط في الولايات المتحدة، مما أضاف ضغوطًا تصاعدية على أسعار النفط على الرغم من المشكلات الاقتصادية.

وقد أدت التوقعات واسعة النطاق بشأن قيام أوبك + بتمديد تخفيضات الإنتاج والتصدير بالإضافة إلى انتعاش نشاط التصنيع الصيني إلى زيادة المعنويات الصعودية، مع تجاوز سعر خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال 87 دولارًا للبرميل.

في وقت تشير روسيا إلى أن تنسيق أوبك+ يسير على المسار الصحيح، حيث أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك أن أعضاء أوبك+ اتفقوا على المعايير الرئيسة للإنتاج خلال الأشهر المقبلة لكنهم لن يعلنوا عنها إلا الأسبوع المقبل، مما يشير إلى أن تخفيضات الرياض وموسكو ستستمر.

وتعهدت موسكو الشهر الماضي بخفض الصادرات بمقدار 500 ألف برميل يوميا في أغسطس، بالتزامن مع تمديد السعودية، أكبر منتج في أوبك، تخفيضات الإنتاج، وتقوم منظمة أوبك وكبار منتجي النفط بما في ذلك روسيا، في إطار ما يعرف بمجموعة أوبك+، بخفض الإمدادات منذ نوفمبر لدعم توازن الاسواق.

ويعتقد الخبراء أن حظر الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي خفض صادراته بنحو 2.7 مليون برميل يوميًا بحلول أوائل عام 2023. وبينما سيتم إعادة توجيه بعض النفط إلى مكان آخر، من التوقع أن ينخفض إنتاج النفط الروسي إلى نحو 9.0 ملايين برميل يوميًا مقارنة بمعدل 11 مليون برميل يوميا.

ويتم تنفيذ حظر الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسية على مراحل، مما يؤدي إلى إغلاق نحو مليوني برميل يوميًا من الإنتاج بحلول نهاية عام 2023، وفقًا لـ تحليلات بلاتس، للسلع العالمية، الذي يقدر أن إجراءات الاتحاد الأوروبي الأخيرة ستصل إلى ما يقرب من 1.9 مليون برميل في اليوم من واردات الخام الروسي بحلول نهاية العام، مع استمرار تدفق نحو 300 ألف برميل في اليوم إلى المجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك عبر خط الأنابيب. وستتوقف واردات 1.2 مليون برميل أخرى من المنتجات المكررة من روسيا بحلول نهاية هذا العام.

ومن المتوقع أن تنخفض شحنات الخام الأميركي الرئيس خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا في سبتمبر، مما قد يدعم أسعار الدرجات الإقليمية. ووصلت شحنات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا إلى مستوى قياسي بلغ 1.8 مليون برميل يوميًا في يوليو.

وقد أدى قرار المملكة العربية السعودية بتمديد تخفيضات الإنتاج من جانب واحد حتى سبتمبر إلى تعزيز المنافسة على إمدادات الخليج البديلة في الشرق الأوسط، وقد أدى ارتفاع الطلب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل أساسي إلى تقليل كمية خام غرب تكساس الوسيط المتاحة للمشترين الأوروبيين، في حين أن المراجحة لشحن الخام الأميركي إلى أوروبا كانت أيضًا أقل ملاءمة في الأسابيع الأخيرة، وفقًا للمشاركين في السوق.

وهناك عامل آخر وراء انخفاض واردات خام غرب تكساس الوسيط -في أوائل سبتمبر، على الأقل- وهو تأثير هيكل السوق في قرارات البائعين بشأن النفط الخام الذي سيتم توريده للوفاء بالتزامات خام بحر الشمال الآجلة.

ومن الصعب قياس المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه شحنات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا، ولم تقدم بيانات التتبع بعد صورة واضحة عن الواردات في سبتمبر، ولكن من المتوقع أن يوفر الانخفاض المتوقع بعض الدعم لأسعار بحر الشمال، وتضع واردات خام غرب تكساس الوسيط حدًا لأسعار الخامات الخفيفة في شمال غرب أوروبا منذ ارتفاع الواردات الأميركية إلى المنطقة في مارس، وإذا انخفضت تدفقات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا وارتفعت قيمته، فإن هذا من شأنه أن يعزز الطلب على الخامات المحلية ذات الجودة المماثلة.

ويمكن أن يؤدي انخفاض كمية خام غرب تكساس الوسيط في المنطقة أيضًا إلى تعزيز قيمة خام بحر الشمال القياسي في حوض المحيط الأطلسي. وقد حدد خام غرب تكساس الوسيط سعر بحر الشمال في 40 جلسة من أصل 78 جلسة منذ أن أصبح الصف السادس في سلة الخامات التي تقوم عليها العلامة، باعتباره الأرخص بين تلك الدرجات.

ومن شأن انخفاض تدفقات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا أن يدعم أيضًا خامات بحر الشمال الأثقل، بما في ذلك الخام النرويجي المتوسط الحامض يوهان سفيردروب. وقد دفعت سهولة توافر شحنات خام غرب تكساس الوسيط الأرخص شركات التكرير الأوروبية إلى التحول إلى قائمة مواد خام أكثر حلاوة هذا الصيف، مما أضر بالطلب على الخام الإقليمي عالي الكبريت.

ولا تزال أسعار النفط الخام تتعرض لضغوط سلبية حيث تُلامس الأسعار دعم المتوسط المتحرك البسيط 200 يوم عند

مستويات 79.50 دولارا للبرميل خلال الساعات الأولى من تعاملات الفترة الأوروبية اليوم الثلاثاء قبل أن يرتد صعوداً ليتداول حالياً عند 80.45 دولارا تزامناً مع توقعات بارتفاع مخزونات النفط الأميركي الخام والتي ستصدر البيانات الخاصة بها يوم غد الأربعاء.

غير أن أكثر العوامل التي تمثل عوائق أمام تحركات أسعار النفط الخام هي انخفاض صافي الأصول الأجنبية في السعودية بما يصل إلى 16 مليار دولار في يوليو، وهو أكبر انخفاض منذ ظهور كوفيد 19 في عام 2020، ذلك بعد أن خفضت السعودية إنتاجها من النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميًا حتى سبتمبر، بالإضافة إلى حصتها كجزء من تخفيضات العديد من أعضاء تحالف أوبك + التي بدأت في مايو.

ومن ناحية أخرى اتخذت الصين خطوات لتعزيز اقتصادها المتعثر، وعلى الرغم من أن المستثمرين ما زالوا قلقين بشأن وتيرة النمو الاقتصادي في الصين وزيادة أسعار الفائدة الأميركية بشكل أكبر من المتوقع والذي من شأنه أن يُضعف الطلب على النفط الخام.

لكن في حالة استمرار هبوط أسعار النفط بعد مستوى 78.50 دولارًا، لا يمكن استبعاد احتمالات رؤية تراجع نحو الحد الأدنى للقناة الرئيسية الهابطة بالقرب من 76.80 دولارًا على أبعد تقدير. كما أن التقارب بين خط الدعم السابق والخط العلوي للقناة الهابطة يُضعف الاتجاه الصاعد الفوري لسعر النفط الذي يتداول بالقرب من مستويات 80.38 دولارا للبرميل.

في وقت، ارتفعت أسعار الديزل بمقدار 8.6 سنتًا أخرى للغالون لتصل إلى 4.475 دولارًا للمتوسط الوطني، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الصادرة في 28 أغسطس. وهذا يعني ستة أسابيع متتالية من الزيادات ويترك سعر الوقود الرئيس للنقل بالشاحنات أرخص بمقدار 64 سنتا فقط عما كان عليه قبل عام.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يصل إنتاج النفط إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 12.8 مليون برميل يوميًا هذا العام، بزيادة 200 ألف برميل يوميًا عن توقعاتها السابقة وزيادة بما لا يقل عن 300 ألف برميل يوميًا إلى 13.1 مليونًا في عام 2024.

وقال جو ديكارولیس، مدير إدارة معلومات الطاقة: «نتوقع استمرار النمو في إنتاج النفط المحلي، والذي يدعمه ارتفاع أسعار النفط وارتفاع إنتاجية الآبار على المدى القريب». وحتى مع زيادة الإنتاج، لا تزال الولايات المتحدة تستورد ما يقدر بنحو 40 % من النفط الذي تستهلكه، حيث يفوق الطلب العرض، ولا يزال موردو الطاقة الإقليميون يجدون أن استيراد أنواع معينة من النفط من كندا والمكسيك ودول أوبك أقل تكلفة لتلبية احتياجات المستهلكين والشركات.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط أسعار البنزين نحو 3.63 دولارات للغالون لبقية عام 2023، بزيادة عن توقعاتها السابقة البالغة 3.27 دولارات للغالون.

وقالت الوكالة إن ارتفاع أسعار البنزين يرجع إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط الخام وسلسلة من الانقطاعات غير المخطط لها في مصافي التكرير الأميركية حتى الآن هذا الصيف.

جلسات مؤتمر استدامة الصناعة البحرية تناقش الاقتصاد الدائري في القطاع

الرياض

ناقشت جلسات اليوم الثاني من مؤتمر استدامة الصناعة البحرية الذي افتتحه أمس الأول معالي وزير النقل المهندس صالح بن ناصر الجاسر، ويستمر على مدى ثلاثة أيام «الاقتصاد الدائري في القطاع البحري»، وتناول الرئيس التنفيذي للمجلس العالمي للمحيطات بول هولثوس المشاريع الكبرى والطموحات العالية التي حدثت ومازالت تحدث في قطاع الصناعة البحرية في المملكة وتحقق مستهدفات حماية الثروات البيئية.

وأضاف أن السياحة الساحلية هي صناعة جديدة تهدف إلى تنويع الاقتصادي وقد وضعت رؤية المملكة الاستدامة في قلب هذه الصناعة منذ بدايتها.

وأكد إعادة تعريف مفهوم الاقتصاد الدائري في الصناعة البحرية ليشمل النظم البيئية للصناعة ذات العلاقة مثل إعادة التدوير وتصميم وتطوير المنتجات وأن لا تنحصر في نطاق قطاعات الشحن والأنشطة البحرية.

من جانبه أوضح الرئيس التنفيذي في وكالة الإدارة والسلامة البحرية النيجيري الدكتور بيتر سايد داكوك أن اللوائح والتشريعات عاملان جوهريان لتحقيق الاستدامة في الصناعة وهو ما يشمل وضع مبادئ وتوجيهات واضحة ومثلى لإدارة النفايات ومواءمة اللوائح المحلية مع المعايير الدولية.

وأضاف: يجب علينا إعادة تصميم منتجاتنا بما يضمن قابليتها ومدى قدرتها على إعادة الاستخدام وإطالة عمرها الافتراضي وبالتالي الحد من تزايد مستوى الخلفات وتقليلها وهذا ما يجسد قيم وركائز القطاع البحري.

وبين المدير التنفيذي لسرك إحدى شركات صندوق الاستمارات العامة المهندس حالد الراشد أن لدى شركة سرك القدرة والإمكانية لتصبح لاعباً رئيساً في مشهد الاقتصاد البحري ابتداءً من إنشاء المرافق المخصصة لاستقبال المواد كخطوة أولى نحو تمكين المستدامة داخل الصناعة.

يذكر أن المؤتمر يستضيف عددًا من الخبراء وصنّاع القرار وروّاد القطاع البحري من مختلف أقطار العالم بهدف تبادل التجارب والمعرفة واستكشاف الحلول المستقبلية لتحقيق موضوع المؤتمر الرئيس «الابتكار من أجل مستقبلٍ أخضر».

من جهته كشف الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي المهندس علي الغامدي، أن لدى منظومة البيئة أكثر من 24 مبادرة تسهم في حماية البيئة البحرية والساحلية بشكل مباشر وغير مباشر، وعن الدور المحوري للتركيز البيئي ومنها المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي لتقييم وقياس استدامة البيئة البحرية بأحدث التقنيات، مؤكدًا ضرورة

حوكمة الإجراءات والتنسيق بين جميع القطاعات؛ من أجل المحافظة على البيئة البحرية والساحلية.

جاء ذلك خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر استدامة الصناعة البحرية في جدة، بمشاركة أكثر من 50 متحدثًا وخبيرًا ناقشوا مستقبل الصناعة البحرية والاقتصاد الدائري الكربوني وأثره على القطاع البحري.

وشارك أربعة متحدثين في جلسة المؤتمر الافتتاحية «مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر والمساهمة في تقليل الانبعاثات الكربونية في القطاع البحري الجاهزية وخارطة الطريق»، وأوضح خلالها المهندس الغامدي، دور المركز في حماية البيئة البحرية في المملكة والحفاظ على تنوعها،بما في ذلك الكائنات البحرية والشعاب المرجانية والحميات الطبيعية، مضيفًا أن نمو النشاط الاقتصادي البحري يتطلب حرصًا في الالتزام بمعايير وشروط البيئة، وهو ما يعمل عليه المركز عبر أكبر أسطول بحري للطوارئ البيئية،ويعمل وفق منظومة استجابة متطورة مرتبطة بالأقمار الاصطناعية وطائرات الدرون،مهمتها الأولى حماية البيئة البحرية على سواحل المملكة في البحر الأحمر والخليج العربي.

كما شارك المركز الوطني في المعرض المقام على هامش المؤتمر بعرض مرئي لسبل ووسائل التقنية التي يعمل عليها من أجل حماية البيئة.

السعودية وروسيا تمددان الخفض التطوعي لإنتاج النفط حتى نهاية العام .. برنت يتجاوز 90 دولارا

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

أعلن مصدر مسؤول في وزارة الطاقة أن السعودية ستقوم بتمديد الخفض التطوعي، البالغ مليون برميل يوميا، الذي بدأ تطبيقه في يوليو الماضي، وتم تمديده ليشمل أغسطس وسبتمبر، لثلاثة شهور أخرى، أي حتى نهاية ديسمبر من 2023 وبذلك سيكون إنتاج المملكة في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر القادمة، ما يقارب تسعة ملايين برميل يوميا.

وبين المصدر أنه ستتم مراجعة قرار هذا الخفض، بشكل شهري، للنظر في زيادة الخفض، أو زيادة الإنتاج.

وأوضح المصدر أن هذا الخفض هو إضافة إلى الخفض التطوعي الذي سبق أن أعلنته المملكة في أبريل من 2023 الممتد حتى نهاية ديسمبر من 2024.

وأكد أن هذا الخفض التطوعي الإضافي، يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية، التي تبذلها دول «أوبك+» بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

كما مددت روسيا، العضو في تحالف «أوبك+»، أيضا تخفيضاتها الطوعية حتى نهاية العام.

وأعلن ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، تمديد الخفض التطوعي الإضافي من إمدادات روسيا البالغ 300 ألف برميل يوميا، حتى نهاية ديسمبر 2023.

وأكد، وفق بيان نشر على الموقع الرسمي للحكومة الروسية، أن مراجعة قرار الخفض التطوعي ستتم بشكل شهري للنظر في زيادة الخفض أو زيادة الإنتاج، حسبما تكون عليه الأوضاع في الأسواق العالمية، مبينا أن هذا الخفض هو إضافة إلى الخفض التطوعي، الذي أعلنته روسيا في أبريل 2023، الذي يمتد حتى نهاية ديسمبر 2024.

وبين أن هذا الخفض التطوعي الإضافي في الإمدادات المخصصة للتصدير يأتي تعزيزا للجهود الاحترازية التي تبذلها دول «أوبك +» بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

وعلى أثر ذلك، قفزت العقود الآجلة لخام برنت تسليم نوفمبر 1.44 دولار، بما يعادل 1.6 في المائة، إلى 90.44 دولار للبرميل، متجاوزة مستوى الـ90 دولارا للمرة الأولى منذ نوفمبر الماضي، خلال التعاملات أمس.

وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أكتوبر 1.85 دولار، أو نحو 2 في المائة، إلى 87.4 دولار للبرميل.

إلى ذلك، قال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن الطلب العالمي على النفط الخام ما زال قويا، ولن يصل إلى الذروة في المستقبل المنظور.

وسلط المحللون الضوء على إعلان الصين إجراءات جديدة لدعم الاقتصاد في أعقاب التعثر الوشيك عن السداد لشركة التطوير العقاري العملاقة كانتري جاردن، موضحين أن سوق العقارات في الصين تمثل نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي ونحو ثلثي ثروة الأسر الصينية، متوقعين زيادة حجم التحفيز المالي اللازم لتغيير الوضع الراهن في ثاني أكبر الاقتصادات العالمية المستهلكة للنفط الخام.

وأكدوا أن صناعة النفط الخام في الولايات المتحدة أثبتت استمرار مرونتها رغم توقعات بتباطؤ النمو، إلا أنه لا يوجد سبب

للاعتقاد بأن النهاية تلوح في الأفق حتى الآن.

وأشاروا إلى أن نمو الاعتماد على المركبات الكهربائية في قطاع النقل لا يثير قلقا واسعا في صناعة النفط الخام، ولا يمثل تحديا لقطاع النفط الخام بشكل مباشر في ظل هيمنة النفط على مزيج الطاقة، خاصة في قطاع النقل لأعوام مقبلة.

وفي هذا الإطار، أكد سيفين شيميل، مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، أن الطلب العالمي على النفط الخام ما زال قويا وداعما للأسعار على الرغم من تأرجح بيانات الصين واستمرار برامج تحول الطاقة بوتيرة سريعة، مشيرا إلى تقارير دولية تتوقع أن يصل توفير الوقود بحلول 2040 إلى 21.42 مليون برميل يوميا، مقارنة بالطلب العالمي على النفط البالغ 100 مليون برميل يوميا في 2022.

وذكر أن الطلب لن يصل إلى الذروة في المستقبل المنظور وأن احتياجات التنمية خاصة في الدول الأقل نموا تتطلب تزايد الاعتماد عليه في دعم هذه الاقتصادات.

من جانبه، قال روبين نوبل، مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن أنباء عن تخفيف العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الخام في فنزويلا تدعم المعروض النفطي، مشيرا إلى أنه في الوقت الحالي تدرس الولايات المتحدة منح تراخيص خاصة إضافية لشركات النفط في فنزويلا، وقد ترتفع صادرات النفط مرة أخرى قريبا.

ورجح عودة وفرة الإمدادات النفطية في وقت يظل الطلب قويا ومتناميا وسط توقعات من وكالة «بلاتس» النفطية أن ذروة الطلب على النفط في الصين ستأتي في وقت أبكر من الهند، حيث سيظل النفط والغاز ذا أهمية في الهند خلال العقدين المقبلين مع تنامي نشاط مصافي التكرير.

من جهته، ذكر ماركوس كروج، كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن شهية الآسيويين للنفط الروسي ما زالت قوية نتيجة الخصومات البيعية الكبيرة على الرغم من السقف السعري من مجموعة السبع، مشيرا إلى أن الهند توفر إمكانات لنمو الطلب على النفط على المدى الطويل، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بوتيرة قوية، ما يحول التركيز من الصين.

وأكد أن الصين ظلت تدعم الطلب العالمي على النفط الخام على مدى الأعوام الـ20 الماضية، ولكن في الأعوام الثلاثة إلى الخمسة المقبلة سيصل الطلب الصيني إلى ذروته ثم سيبدأ في الانخفاض.

بدورها، قالت جوليرا رازيفا، كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، إن ذروة الطلب على النفط في الصين ليست قريبة على الإطلاق، حيث لا تزال البلاد تواصل خطط توسيع المصافي، مشيرة إلى أنه قد يتضاءل الطلب الصيني قليلا، لكن دولا مثل الهند آخذة في الصعود والطلب ينمو.

ورجحت استمرار حاجة الهند إلى النفط والغاز لنحو عقدين من الزمن على الرغم من أنها ستتحول وتنتقل إلى مصادر الطاقة المتجددة بحلول ذلك الوقت، مشيرة إلى انخفاض مخزونات النفط الخام للأسبوع الثالث على التوالي، وفقا للتوقعات.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 91.27 دولار للبرميل الإثنين مقابل 89.66 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق سادس ارتفاع على التوالي، وأن السلة ارتفعت بنحو أربعة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 87.1 دولار للبرميل.

مساع لحل مخاطر إضراب محتمل في أستراليا يهدد إمدادات الغاز العالمية الاقتصادية

قال كولين بارفيت، نائب رئيس العمليات الوسطى في شركة «شيفرون» الأمريكية، إن الشركة تسعى إلى «إيجاد حل مربح لجميع الأطراف: شيفرون والعاملين وأسواق الغاز».

وأضاف بارفيت، أمس، على هامش مؤتمر «غازتك» الذي تستضيفه سنغافورة «ندرك أن الحل يجب أن يكون مفيدا للعاملين، ولنا، ولأسواق الطاقة»، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وقال بارفيت إن شيفرون والعاملين يجرون «محادثات وحوارات نشطة في الوقت الحالي».

وأضاف أن أسواق الغاز الطبيعي المسال «تتمتع حاليا بإمدادات أفضل بكثير مما كانت عليه قبل عام».

وأوضح بارفيت، إن الشركة لم تقم حتى الآن بإلغاء أو تأجيل أي شحنات من الغاز الطبيعي المسال جراء التهديد بحدوث اضطرابات تنجم عن الإضراب عن العمل.

يذكر أن أي إضراب عمالي في أستراليا يمكن أن يخفض إمدادات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمية بنسبة 10 في المائة.

وفي حين تعتمد أوروبا على استيراد الغاز المسال من أستراليا، سيكون عليها الدخول في منافسة مع الدول الأخرى المستهلكة للغاز في آسيا من أجل إيجاد بديل للغاز الأسترالي.

ويبحث عمال منشآت الغاز الأسترالية التابعة لشركة شيفرون الأمريكية تنظيم إضراب أيضا.

وفي سياق متصل، صرح إكبيريكبي إيكبو وزير الدولة النيجيري للغاز أمس خلال مؤتمر غازتك بأن نيجيريا تمتلك احتياطيات وفيرة من الغاز الطبيعي ويمكنها زيادة إنتاجها إلى أكثر من خمسة مليارات قدم مكعبة يوميا بحلول عام 2030.

وقال «في نيجيريا، تم الإعلان عن عقد للغاز من 2020 إلى 2030. لذلك فإنه بحلول 2030، سنصل إلى 5.5 مليار قدم مكعبة من الإنتاج يوميا (57 مليار متر مكعب سنويا)»، مشيرا إلى وجود أموال متاحة لتمويل التوسع، دون الخوض في تفاصيل.

ووفقا لمعهد الطاقة فقد انخفض إنتاج نيجيريا من الغاز بنحو 11 في المائة عن العام السابق إلى 40.4 مليار متر مكعب في 2022 مقابل أكثر من 49 مليار متر مكعب سنويا في 2019 و2020.

وأظهرت بيانات المعهد أن انخفاض الإنتاج أدى إلى تراجع صادرات الغاز الطبيعي المسال، التي هبطت 16 في المائة إلى 19.6 مليار متر مكعب العام الماضي، مما قلص حصة البلاد من الصادرات العالمية للغاز الطبيعي المسال لما دون أربعة في المائة.

وتعتمد نيجيريا على صادرات الوقود التقليدي لتوفير 90 في المائة من احتياجاتها من العملة الأجنبية وما يقرب من نصف ميزانيتها.

«المفوضية الأوروبية»: إفريقيا يمكن أن تساعد على تنظيف نظام الطاقة العالمي الاقتصادية

قالت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية أمام «قمة المناخ الإفريقية» الأولى، إنه يجب الإنصات لصوت إفريقيا في محادثات مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي «كوب 28».

وتعهدت فون دير لاين خلال قمة المناخ الإفريقية التي تستضيفها العاصمة الكينية نيروبي أمس بأن يدعم الاتحاد الأوروبي إفريقيا في «كوب 28»، حتى «يتم أخذ أولويات إفريقيا، في الحسبان على النحو الواجب، باعتبارها القارة الأكثر تضررا من تغير المناخ».

وتصدرت جهود تعزيز قطاع الطاقة المتجددة وسبل زيادة التمويل لجهود حماية المناخ والتكيف مع تداعياته جدول أعمال قمة نيروبي.

ووصفت فون دير لاين الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال العمل المناخي بأنها ستكون «مربحة للطرفين».

وقالت إن إفريقيا يمكن أن تساعد على «تنظيف نظام الطاقة العالمي» من خلال توفير المواد الخام الحيوية، والسكان الشباب.

وشددت رئيسة المفوضية الأوروبية على أهمية حشد التمويل الخاص للاقتصاد الإفريقي للاستثمار في التحول نحو الطاقة النظيفة.

وأسهمت البلدان الإفريقية بشكل ضئيل نسبيا في أزمة المناخ، ولكنها تعاني بشكل غير متناسب عواقب الظاهرة، بحسب ما نقلته «الألمانية».

وتشهد منطقة القرن الإفريقي أسوأ موجة جفاف منذ 40 عاما، ويتضور الملايين جوعا في منطقة الساحل، التي تمتد من السنغال غربا إلى جيبوتي شرق القارة السمراء.

كما أصبحت الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الأعاصير والفيضانات، أكثر حدوثا.

بينما دعا أنطونيو جوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة العالم إلى جعل إفريقيا «قوة عظمى في مجال الطاقة المتجددة»، خلال كلمة ألقاها أمس خلال القمة.

وقال جوتيريش «قد تكون الطاقات المتجددة المعجزة الإفريقية.. يجب أن نعمل معا حتى تصبح إفريقيا قوة عظمى في مجال الطاقة المتجددة»، داعيا قادة مجموعة العشرين الذين سيجتمعون نهاية هذا الأسبوع في الهند إلى «تحمل مسؤولياتهم» في مكافحة تغير المناخ.

ويشارك قادة دول وحكومات ومسؤولون في القطاع إلى جانب آلاف الحاضرين في قمة نيروبي، فيما تسعى إفريقيا إلى تعزيز قدراتها في مجال الطاقة النظيفة.

وسيكون التحول إلى الطاقة النظيفة في الدول النامية أمرا بالغ الأهمية من أجل الحفاظ على هدف اتفاق باريس المتمثل في حصر الاحترار بـ«أقل بكثير» من درجتين مئويتين مقارنة بعصر ما قبل الثورة الصناعية، و1.5 درجة مئوية إذا أمكن.

وأعلنت الإمارات أمس استثمارات بقيمة 4.5 مليار دولار في مجال الطاقة النظيفة في إفريقيا.

وقال سلطان الجابر الذي يرأس شركة «مصدر» للطاقة المتجددة الحكومية وشركة النفط الوطنية الإماراتية «أدنوك» ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) المقررة في دبي في وقت لاحق من هذا العام،

«سنخصص 4.5 مليار دولار لبدء مجموعة من مشاريع الطاقة النظيفة في هذه القارة المهمة جدا».

وسيلي قمة المناخ الإفريقية مؤتمر الأطراف (كوب 28) في وقت لاحق من هذا العام في دبي الذي يتوقع أن يشهد أجندات متنافسة لمستقبل الطاقة في العالم.

وحذر الجابر، وهو أيضا وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات، من أنه «إذا خسرت إفريقيا، سنخسر جميعا»، وفقا لما نقلته «الفرنسية».

وأعلن أن الاستثمارات تهدف إلى «إنتاج 15 جيجاواط من الطاقة النظيفة بحلول عام 2030».

ومن المقرر أن تعلن ألمانيا خلال أول قمة إفريقية للمناخ، عن تعهدات لتمويل قضايا المناخ بقيمة 450 مليون يورو (486 مليون دولار)، تشمل دعم بناء مصنع للأسمدة في كينيا باستخدام الهيدروجين الأخضر.

وستوفر الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا قرضا بقيمة 60 مليون يورو من أجل المشروع الكيني المقرر في أولكاريا، حيث يمكن استخدام الطاقة الحرارية الأرضية لفصل الهيدروجين من جزيئات المياه، ما سيوفر الوقود لمصنع الأسمدة.

أفريقيا تحصل على وعود بتحويلها «قوة عظمى» بالطاقة المتجددة

الشرق الأوسط

في اليوم الثاني من قمتها المناخية الأولى، حصدت القارة الأفريقية وعوداً براقة بدعمها وتحويلها إلى «قوة عظمى في مجال الطاقة المتجددة»، فيما أتى أول الاستثمارات بقيمة 4.5 مليار دولار من الإمارات التي تستضيف قمة المناخ «كوب28» في نهاية العام الجاري.

وخلال كلمته (الثلاثاء) في قمة المناخ الأفريقية التي تستضيفها العاصمة الكينية نيروبي، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: «قد تكون الطاقات المتجددة المعجزة الأفريقية... يجب أن نعمل معاً حتى تصبح أفريقيا قوة عظمى في مجال الطاقة المتجددة»، داعياً قادة مجموعة العشرين الذين سيجتمعون نهاية هذا الأسبوع في الهند إلى «تحمّل مسؤولياتهم» في مكافحة تغير المناخ.

ويشارك قادة دول وحكومات ومسؤولون في القطاع إلى جانب آلاف الحاضرين في قمة نيروبي فيما تسعى أفريقيا إلى تعزيز قدراتها في مجال الطاقة النظيفة.

وسيكون التحول إلى الطاقة النظيفة في الدول النامية أمراً بالغ الأهمية من أجل الحفاظ على هدف اتفاق باريس المتمثل في حصر الاحترار بـ«أقل بكثير» من درجتين مئويتين مقارنةً بعصر ما قبل الثورة الصناعية، و1.5 درجة مئوية إذا أمكن. ورغم غناها بالموارد الطبيعية، فإن 3 في المائة فقط من استثمارات الطاقة في العالم تتم في القارة الأفريقية.

وأسهمت البلدان الأفريقية بشكل ضئيل نسبياً في أزمة المناخ، ولكنها تعاني بشكل غير متناسب من عواقب الظاهرة. وتشهد منطقة القرن الأفريقي أسوأ موجة جفاف منذ 40 عاماً، ويتضور الملايين جوعاً في منطقة الساحل، التي تمتد من السنغال غرباً إلى جيبوتي بشرق القارة السمراء. كما أصبحت الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الأعاصير والفيضانات، أكثر حدوثاً.

وفي هذا الشأن، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أمام القمة (الثلاثاء)، إنه يجب الإنصات لصوت أفريقيا في محادثات مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي «كوب28» الذي تستضيفه دبي في وقت لاحق العام الجاري.

وتعهدت فون دير لاين بأن يدعم الاتحاد الأوروبي أفريقيا في «كوب28»، حتى «يتم أخذ أولويات أفريقيا في الاعتبار على النحو الواجب، بوصفها القارة الأكثر تضرراً من تغير المناخ».

وتصدرت جهود تعزيز قطاع الطاقة المتجددة وسبل زيادة التمويل لجهود حماية المناخ والتكيف مع تداعياته جدول

أعمال قمة نيروبي. ووصفت فون دير لاين الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال العمل المناخي بأنها ستكون «مربحة للطرفين». وقالت إن أفريقيا يمكن أن تساعد في «تنظيف نظام الطاقة العالمي» من خلال توفير المواد الخام الحيوية، والسكان الشباب.

وشددت رئيسة المفوضية الأوروبية على أهمية حشد التمويل الخاص للاقتصاد الأفريقي للاستثمار في التحول نحو الطاقة النظيفة.

من جانبه، أعرب المبعوث الأميركي للمناخ جون كيري، الثلاثاء، عن أمله في أن «تتقارب واشنطن وبكين» خلال المفاوضات المقبلة لمكافحة احترار المناخ، وذلك خلال مؤتمر صحافي عقده على هامش القمة الأفريقية الأولى للمناخ في نيروبي.

وقال: «آمل أن تتمكن الصين والولايات المتحدة، أكبر اقتصادين في العالم، وأكبر مصدّرين للانبعاثات في العالم، من التقارب»، مذكّراً بأن احترار المناخ ليس موضوعاً «ثنائياً» بل إنه «تهديد عالمي للكوكب».

ومقابل الوعود الأممية والأوروبية، تعهدت الإمارات باستثمار 4.5 مليار دولار في الطاقة النظيفة في أفريقيا. والثلاثاء، أعلنت الإمارات التي ستستضيف مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب28» في دبي نهاية العام، أول التزام مالي للقمة.

وقال وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي سلطان الجابر، الرئيس المعيّن لقمة «كوب28» المقبلة في الإمارات: «سنخصص 4.5 مليار دولار لبدء مجموعة من مشاريع الطاقة النظيفة في هذه القارة المهمة جداً».

ولفت إلى أن من شأن هذا الاستثمار «إطلاق العنان لقدرة أفريقيا على تحقيق رخاء مستدام». وتابع الجابر الذي يرأس أيضاً شركة «مصدر» للطاقة المتجددة الحكومية وشركة النفط الوطنية الإماراتية «أدنوك»، أن تحالفاً يضم شركة «مصدر» للطاقة سيساعد في إنتاج 15 غيغاوات من الطاقة النظيفة بحلول عام 2030، وبلغت قدرة توليد الطاقة المتجددة في القارة 56 غيغاوات في عام 2022، وفق الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

وأكد الجابر أن العالم يخسر في السباق نحو تحقيق أهدافه المتعلقة بتغير المناخ. وجاء هذا التقييم قبل ثلاثة أيام من نشر الأمم المتحدة أول «تقييم عالمي» لجهود الدول المبذولة لمعالجة هذه الظاهرة. وقال الجابر: «إننا لا نحقق النتائج التي نحتاج إليها في الوقت الذي نحتاج إليها فيه».

ودعا الجابر بدوره إلى «عملية تدخل دقيقة في البنية المالية العالمية المبنية لعصر مختلف»، وحض المؤسسات الدولية على تخفيف عبء الديون التي تثقل كاهل الكثير من البلدان.

ويقول المسؤولون الأفارقة إن الاستثمارات موضع ترحيب، لكنّ تلبية احتياجات القارة التمويلية ستتطلب تحولاً في هيكل التمويل المناخي العالمي. ودعا أكينوومي أديسينا، رئيس البنك الأفريقي للتنمية، إلى أخذ الثروة الطبيعية للقارة في الاعتبار

عند حساب إنتاجها الاقتصادي، خصوصاً غاباتها التي تُنحّي الكربون.

وقال أديسينا في خطاب ألقاه: «لذلك تجب إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا على أساس عزل الكربون والتنوع البيولوجي، اللذين يوفران منافع عامة عالمياً». وتابع: «إذا تم ذلك، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المعدل في الكثير من البلدان الأفريقية ستنخفض وسيكون لديها مجال أكبر لاقتراض المزيد من التمويل لدعم تنميتها».

أرامكو تتعاون مع «ستيلانتس» للمواءمة بين الوقود الاصطناعي ومجموعة المحركات الأوروبية

الوطن

توصلت أرامكو السعودية و«ستيلانتس» إلى أن 24 مجموعة من محركات السيارات الأوروبية المنتجة منذ عام 2014 (يورو 6) متوائمة مع تركيبات الوقود الاصطناعي المتوقعة.

وعملت الشركتان معًا على استخدام الوقود الاصطناعي البديل للاختبار وفقًا لمعايير الوقود الحالية كجزء من مساعيهما لإيجاد حلول طاقة منخفضة الكربون.

تستكشف أرامكو السعودية إمكانية تطوير أنواع الوقود الاصطناعي منخفض الكربون كحل مباشر لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المركبات الحالية.

وتدعم «ستيلانتس» استخدام الوقود الاصطناعي منخفض الكربون وتقدّر أن بإمكانه تقليل ما يصل إلى 400 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في أوروبا خلال الفترة من عام 2025 إلى 2050 إذا تم استخدامه في نحو 28 مليون مركبة من إنتاجها.

توصّلت «ستيلانتس»، وهي شركة تصنيع سيارات متعددة الجنسيات، إلى أن 24 مجموعة من محركات السيارات الأوروبية التي تم بيعها منذ عام 2014، بما يعادل نحو 28 مليون سيارة، جاهزة لاستخدام الوقود الاصطناعي المتطور دون أي تعديل في تقنية نقل الحركة، وذلك بعد أشهر من الاختبار في مراكزها التقنية بجميع أنحاء أوروبا. وأُجريت الاختبارات باستخدام الوقود الاصطناعي البديل الذي طوّرته أرامكو السعودية، إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالميًا في مجال الطاقة والكيميائيات.

ويُعد الوقود الاصطناعي منخفض الكربون أحد أنواع الوقود الذي يتم تصنيعه عن طريق تفاعل ثاني أكسيد الكربون، والذي يتم احتجازه إما مباشرة من الغلاف الجوي أو من منشأة صناعية، مع الهيدروجين المتجدد. ولدى الوقود الاصطناعي منخفض الكربون القدرة على تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مركبات الاحتراق الداخلي الحالية بنسبة 70% على الأقل خلال دورة تشغيلها، مقارنة بالوقود التقليدي.

وقال كبير التقنيين في النقل في أرامكو السعودية، عامر العامر: «يسعدنا العمل مع شركة ستيلانتيس، إحدى شركات صناعة السيارات الرائدة في العالم، لتقييم أداء تركيبات الوقود لدينا والتي تم تصميمها لتمثل خصائص الوقود الاصطناعي المتوقعة في محركات السيارات الموجودة لديها. وتعزز نتائج الاختبار وجهة نظرنا بأن الوقود الاصطناعي يمكن أن يكون حلًا سهل الاستخدام في المركبات الحالية، وعندما يتم إنتاجه عبر مسار منخفض الكربون يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في

تقليل انبعاثات الكربون في قطاع النقل ودعم تحول الطاقة المنظم».

من جهته، قال كبير مسؤولي الهندسة والتقنية في «ستيلانتيس»، نيد كوريك: «تتمثّل أولويتنا في توفير وسائل تنقّل دون انبعاثات مع التركيز على السيارات الكهربائية، ويُعد تعاوننا مع أرامكو السعودية خطوة مهمة ومكملة في هذه المسيرة. ونحن نستكشف جميع الحلول لتعزيز استراتيجيتنا الطموحة المتمثّلة في أن نصبح شركة خالية من الكربون بحلول عام 2038. ويمكن أن يكون للوقود الاصطناعي المتوفر تأثير هائل وفوري تقريبًا على تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لأسطول المركبات الحالي، ما يوفر لعملائنا خيارًا سهلًا ذا جدوى اقتصادية مما قد يُسهم في تقليل انبعاثات الكربون، وهو خيار بسيط مثل اختيار مضخة وقود مختلفة في المحطة، دون أي تعديل إضافي على مركباتهم».

وتهدف «ستيلانتيس» من خلال خطتها الاستراتيجية بعيدة المدى Dare Forward 2030، إلى خفض انبعاثاتها الكربونية إلى النصف بحلول عام 2030، وفقًا لمعايير 2021، وتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2038. وتشير تقديرات الشركة إلى أن استخدام الوقود الإلكتروني منخفض الكربون في نحو 28 مليون من مركباتها يمكن أن يقلل ما يصل إلى 400 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في أوروبا بين عامي 2025 و2050. ويغطي اختبار الوقود الاصطناعي البديل بواسطة «ستيلانتيس» انبعاثات العوادم، وقابلية التشغيل، وقوة المحرك، والموثوقية والتحمل، وتخفيف الزيت، وخزان الوقود، وخطوط الوقود والفلاتر، بالإضافة إلى أداء الوقود في درجات الحرارة العالية وشديدة البرودة.

وتعمل أرامكو السعودية حاليًا على إنشاء محطتين تجريبيتين لاستكشاف إنتاج الوقود الاصطناعي منخفض الكربون. وفي المملكة تعمل أرامكو السعودية وشركة «إينووا» (شركة نيوم للطاقة والمياه) على إنتاج البنزين الاصطناعي لسيارات الركاب الخفيفة. وفي الوقت نفسه، في بلباو بإسبانيا، تستكشف أرامكو السعودية وريبسول فرص إنتاج وقود الديزل الاصطناعي منخفض الكربون ووقود الطائرات والسيارات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل أرامكو السعودية مع فرق رياضة السيارات ومنظمي المسابقات لإجراء مزيد من الاختبارات، وإظهار إمكانات الوقود منخفض الكربون كحل مباشر لتقليل انبعاثات الكربون من المركبات ذات محركات الاحتراق الداخلي.

النفط يقترب من أعلى مستوى منذ نوفمبر بعد تمديد خفض «أوبك+»

اقتصاد الشرق

استقرت أسعار النفط بالقرب من أعلى مستوياتها منذ نوفمبر الماضي بعد قرار المملكة العربية السعودية وروسيا (قادة تحالف أوبك+) بتمديد القيود المفروضة على الإمدادات حتى نهاية العام الجاري، ما يقلص بدوره حجم المعروض في السوق العالمية.

اقترب سعر خام غرب تكساس الوسيط من عتبة 87 دولاراً للبرميل بعد إعلاني الدولتين، يوم الثلاثاء، ليصعد بذلك بنسبة 1.3%. ورغم أن المتعاملين كانوا يتوقعون حجم التخفيضات، إلا أن فترة سريانها كانت غير متوقعة.

استراتيجية الرياض وموسكو ستساهم في استنزاف المخزونات بصورة أكبر، مع زيادة فروق الأسعار المرتبطة بآجال العقود الأساسية عند تأجيل التسليم، ما يشكل منحنى تسعير صعودي. وزاد فرق الأسعار بين أقرب عقدين لخام غرب تكساس الوسيط تسليم ديسمبر بأكبر نسبة منذ منتصف 2022.

ارتفاع كبير في أسعار النفط

كما شهد الربع الجاري ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط بعدما تبنت أوبك وحلفاؤها تخفيضات في الإمدادات على مستوى المجموعة، ثم عززتها بتخفيضات طوعية إضافية من جانب بعض الدول الأعضاء. وطُبقت قيود الإنتاج تزامناً مع تقديرات وكالة الطاقة الدولية التي تشير إلى أن الاستهلاك العالمي من النفط الخام يصعد بوتيرة قياسية.

كتب محللو مجموعة «أستراليا آند نيوزيلاند» (ANZ Group) المصرفية، بمن فيهم أديلايد تيمبريل: «تطبيق قيود أكبر على الإمدادات قد يدعم أسعار النفط جيداً. ونرجح معاناة السوق من انخفاضات ملحوظة في المخزونات نتيجة قيود الإنتاج».

في إطار متصل، أوضح تقرير لبنك «غولدمان ساكس» أن تحركات «أوبك+» فاقمت المخاطر الصعودية في توقعاته لأسعار النفط. وحدد محللو البنك عدة سيناريوهات، ومن بينها اختراق خام برنت لمستوى 100 دولار للبرميل، رغم تأكيدهم على أن هذا السيناريو لا يأتي ضمن توقعاتهم الأساسية.

مخاوف التضخم

ينذر صعود أسعار النفط بإثارة موجة جديدة من التضخم في جميع أنحاء العالم مع ارتفاع أسعار السلع، بما فيها البنزين والديزل. كما قد يعقد ذلك مهمة محافظي البنوك المركزية الخاصة بتقييم زيادات أسعار الفائدة الكافية لكبح التضخم.

لكن مع ذلك، فعلى المدى القريب، قد يتوقف صعود الخام، حيث اندفع مؤشر القوة النسبية لخام غرب تكساس الوسيط على مدى 14 يوماً إلى منطقة ذروة الشراء فوق مستوى 70 نقطة، مما يشير إلى أن الأسعار قد تتجه للتراجع.

أيضاً وبعد التحركات السعودية والروسية، سينصب الاهتمام على المخزونات، حيث تشير إحدى تقديرات القطاع إلى تراجع جديد في المخزونات بالمركز الأميركي الرئيسي في كوشينغ، أوكلاهوما. ومن المقرر صدور البيانات الرسمية للمخزونات يوم الخميس المقبل، لتتأخر بذلك يوم واحد عن الموعد المعتاد بسبب العطلة الرسمية التي قضتها الولايات المتحدة يوم الاثنين الماضي.

شكراً